دعا عدد من الخبراء الاقتصاديين العراقيين الكتل السياسية إلى الإسراع في إقرار موازنة البلاد للعام الحالي وفصلها عن المشاكل السياسية، محذرين من تداعيات سلبية على الاقتصاد العراقي في تأخر إقرار الموازنة وحدوث إرباك في موقف البلاد أمام صندوق النقد الدولي.
وكانت الحكومة العراقية قد أقرت في اجتماعها الطارئ في الخامس من الشهر الماضي موازنة عام ٢٠١٢ التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

دعوات لإقرار الموازنة المالية بعيداً عن الخلافات السياسية

□ بغداد / المدى

وكان من المؤمل أن يباشر مجلس النواب بعدها بمناقشة بنود الموازنة تمهيدا لإقرارها، إلا أن بروز المشاكل السياسية في النصف الثاني من الشهر الماضي أصاب المؤسسة التشريعية بنوع من الجمود.
وقال الخبير الاقتصادي وعضو المجلس التنفيذي لرجال الأعمال العراقيين حسن الأسدي إن "على الكتل السياسية عزل ملف موازنة عام ٢٠١٢ عن المشاكل السياسية التي تعصف بالواقع السياسي".
وأضاف أن "استمرار تأخر إقرار الموازنة سيزيد من حالة الضعف الاقتصادي في البلاد وسيربك موقف العراق صندوق النقد الدولي".
وأشار إلى أن "العراق يفترض ان يقر موازنة عام ٢٠١٢ خلال كانون الأول الماضي كما ابلغ صندوق النقد الدولي بذلك".
وحرم العنف والفساد العراق من الاستثمارات خلال سنوات الصراع التي تلت سقوط النظام السابق في ربيع عام ٢٠٠٣ بينما تسير عملية إعادة البناء ببطء.
وتؤكد وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية أن تأخير إقرار الموازنة بفعل الخلافات السياسية يؤثر بصورة مباشرة على تقديم الخدمات للمواطنين وهو ما دفعها إلى الدعوة للإسراع بإقرار الموازنة.
وقال الخبير الاقتصادي ونائب رئيس مركز السوق العراقي محمد شهيد لـ(آكانيوز) إن "تأخر إقرار موازنة عام ٢٠١٢ سيعيق تنفيذ المشاريع الخدمية خاصة وان وزارة التخطيط أمهلت الوزارات حتى شهر آذار مارس لاستكمال سحب أموال موازنة عام ٢٠١١".
وأضاف أن "على الحكومة العراقية ان تستفسر من المحكمة الاتحادية عن جواز إدخال ملف الموازنة المالية في إطار الصراعات السياسية".
وتابع يقول "يفترض سن قانون يشير إلى أن ملف الموازنة بعيد عن الخلافات السياسية لأنه يحتك بشكل مباشر مع الحياة الاقتصادية للمواطن العراقي".
وقال رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي حيدر العبادي لـ(آكانيوز) "نعمل على إقرار موازنة عام ٢٠١٢ بأسرع وقت خلال هذه الأيام لان الكتل السياسية التي لم تقاطع جلسات مجلس النواب مصرة على تمرير ملف الموازنة كي لا تنعكس الخلافات السياسية سلبا على حياة المواطنين".
وأشار إلى أن "العراقية يفترض ان لا تدخل هذه الموازنة ضمن المزايدات السياسية لأنه يضرها جماهيريا ويسبب مشاكل كثيرة على الوضع الخدمي في البلاد".
وتابع أن "أي تأخير في إقرار قانون موازنة عام ٢٠١٢ يعني العمل على توفير اضرار كبيرة للعراقيين خلال هذا العام".
وتحتاج المدن العراقية بشدة إلى الأموال لبناء بنيتها التحتية التي دمرتها سنوات من الحروب والعقوبات وأعمال العنف.
ويحتج المواطنون على نحو مستمر على نقص الخدمات الأساسية التي لم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة على توفيرها رغم مرور نحو تسع سنوات على إسقاط النظام السابق.
وتضمن موازنة عام ٢٠١٢ تفعيل منح القروض المالية للمواطنين لأغراض السكن وللمزارعين بدون فوائد مالية وهو أمر قد يجعل منها طريقا لإيجاد حلول آنية لازمة السكن وتنشيط القطاع الزراعي.
وينتظر من إقرار الموازنة إطلاق ٥٩ ألف درجة وظيفية لعموم الوزارات والمؤسسات الحكومية وهو ما يعني تقليل نسب البطالة في البلاد التي تصل بحسب مصادر رسمية إلى ١٥ ٪ لكن منظمات مدنية ودولية تقول إن النسبة أكبر من ذلك.

استثمار ديالى : شركات أميركية تتطلع لإقامة مطار حديث بالمحافظة

□ الديوانية / السومرية نيوز

أعلنت هيئة استثمار محافظة ديالى، الجمعة، عن تلقيها عروضاً من شركات امريكية لاقامة مشاريع استثمارية في المحافظة بينها بناء مطار مدني متطور شرق بعقوبة.
وقال رئيس هيئة استثمار ديالى، مجول الطائي، في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "شركات امريكية رصينة أبدت رغبتها المتكررة، خلال الاشهر الماضية، في خوض غمار الاستثمار داخل المحافظة، عبر دعم مشروع استثماري عملاق يتضمن بناء مطار مدني متطور في منطقة المنصورية ٤٥كم شرق بعقوبة".
وأضاف الطائي أن "شركات أمريكية تعمل الآن على تشكيل وفد ميداني لزيارة مدينة بعقوبة بأقرب وقت ممكن من اجل الاطلاع عن قرب على الملف الاستثماري وبيان قدراتها في دعم مشروع بناء مطار مدني".
وأوضح رئيس هيئة استثمار ديالى، أن تطلع "شركات اجنبية للعمل في قطاع الاستثمار داخل المحافظة خطوة ايجابية سوف تسهم في اعطاء رسائل اطمئنان للكثير من المستثمرين وتدفعهم للعمل".
وكانت إدارة محافظة ديالى قد طالبت العام الماضي، بتحويل مطار المنصورية وهو عسكري الى مطار مدني عبر طرحه على الاستثمار لمساحته الكبيرة.
وكانت هيئة استثمار ديالى قد اعلنت العام الماضي عن توفر ٤٤ فرصة استثمارية في قطاعات عدة ابرزها الاسكان والزراعة والصناعة.

سعر سلة أوبك يستقر عند ١١٢,٩٣ دولار

□ بغداد / المدى

ارتفع سعر سلة أوبك التي تضم نفط البصرة الخفيف العراقي يوم الخميس بشكل طفيف ليسجل ١١٢,٩٣ دولار للبرميل.
وقالت منظمة أوبك يوم الجمعة إن سعر سلة خاماتها القياسية شهد ارتفاعا طفيفا إلى ١١٢,٩٣ دولار للبرميل من ١١٢,٩٠ دولار يوم الأربعاء، كما أوردته "رويترز".
وتتكون سلة أوبك من ١٢ خاما هي مزيج صحارى الجزائري وخام جيراسول الانجولي والخام الإيراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي والتصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري والبحري القطري والعربي الخفيف السعودي ومربان الاماراتي وميري الفنزويلي وأورينت من الاكوادور.
وارتفعت صادرات النفط الخام العراقية إلى ٢,١٤٥ مليون برميل يوميا في كانون الأول/ديسمبر من ٢,١٣٥ مليون برميل يوميا في تشرين الثاني/نوفمبر.
ويسعى العراق إلى تصدير ٢,٦ مليون برميل يوميا خلال العام الحالي وفق الخطة المدرجة في موازنة البلاد المالية التي تعتمد على واردات النفط بنسبة ٩٥ في المئة.

محلل اقتصادي: الاستيراد العشوائي للسيارات له تأثير كبير في الاقتصاد

□ بغداد / المدى

رأى المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي أن عملية الاستيراد العشوائي للسيارات لها تأثير كبير على الاقتصاد العراقي نتيجة استهلاكها للوقود وصرف اموال كبيرة من العملة الصعبة.
واوضح العكيلي امس الجمعة: أن الشوارع العراقية بدت غير قادرة على استيعاب اعداد كبيرة من السيارات بالرغم من انها غير صالحة المسلك وبحاجة الى تعبيد من جديد، والكثير من السيارات يتم استيرادها من مناشئ رديئة مما تؤدي الى استهلاكها بوقت مبكر والى تلوث البيئة. واشار الى: أن عملية استيراد السيارات ودخولها باعداد كبيرة الى البلد لها تاثير مباشر على الاقتصاد العراقي نتيجة استهلاكها المستمر للوقود والمواد الاحتياطية، اضافة الى صرف اموال كبيرة من العملة الصعبة عند شرائها من الخارج، داعيا الى وضع ضوابط للحد من الاستيراد العشوائي للسيارات.
واضاف المحلل الاقتصادي: ان هذه الاعداد الكبيرة من السيارات ستؤدي الى مشاكل عدة في البلد منها ازدحام الطرق والحوادث المرورية اضافة الى تلوث البيئة وتاثيرها على جمالية المدن. وفي وقت سابق دعا مجوعة من الخبراء الاقتصاديين الى وضع حد للاستيراد العشوائي للسيارات في العراق كونها تستورد من مناشئ رديئة وغير مطابقة للمواصفات العالمية

محافظة بغداد تقترح تقديم الحسابات الختامية لموازنة الأقاليم كل عامين

□ بغداد / المدى

قالت محافظة بغداد، الجمعة، أنها تقدمت بمقترح الى الهيئة التنسيقية التي يترأسها رئيس الوزراء نوري المالكي يقضي بتقديم الحسابات الختامية لميزانية تنمية الاقاليم كل عامين بدلا من سنويا ، بهدف منح المزيد من الصلاحيات الادارية والمالية للمحافظات. ووفقا لقانون الموازنة الاتحادية فأن الوزارات والهيئات والمحافظات ملزمة سنويا بتقديم الحسابات الختامية لموازناتها المالية التي صرفت من قبل وزارة المالية الاتحادية. وقال النائب الاول لمحافظ بغداد محمد الشمري في تصريح صحفي إن "محافظة بغداد قدمت مقترحا الى الهيئة التنسيقية التي يترأسها رئيس الوزراء نوري المالكي يقضي بأن تسلم الحسابات الختامية لموازنة تنمية الاقاليم كل عامين بدلا من كل عام لإتاحة فرصة استمرارية المشاريع".
وأوضح الشمري أن "المقترح رفع الى الهيئة التنسيقية التي يرأسها رئيس الوزراء نوري المالكي للنظر به"، مشيرا الى أنه يتعين "على الحكومة ومجلس النواب ايجاد وسائل تسهم في عدم تأخير اطلاق اموال تنمية الاقاليم اضافة الى منح المزيد من الصلاحيات الادارية والمالية للمحافظات".
وتحتاج بغداد بشدة إلى الأموال لبناء اقتصادها المتضرر بفعل سنوات من الحروب والعقوبات وأعمال العنف. وتعد المشاريع الإسكانية على رأس مطالب المواطنين.
وأطلق مجلس محافظة بغداد في الآونة الأخيرة، عددا من المشاريع الاستثمارية ومنها مشروع بسماية السكني بمليون وحدة سكنية ومشروع في أبي غريب يشمل ٥٠ ألف وحده سكنية ومشروع ٨ آلاف وحدة سكنية في التاجي وغيرها.

وزارة التجارة : التخصيصات المالية المرصودة لمفردات البطاقة التموينية لا تكفي

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة التجارة في بيان صحفي بثه المكتب الإعلامي للوزارة عن وزير التجارة الدكتور خير الله حسن بابكر إن معلومات الوزارة حول مبالغ الحصة التموينية دقيقة جدا واضاف البيان : لقد ذكرنا في تقاريرنا التي رفعت للجنة الاقتصادية في مجلس النواب خلال شهر آذار من العام الماضي إضافة إلى عرضها في جلسات مجلس النواب إن المبالغ التي خصصت للبطاقة التموينية لا تغطي سوى ثلث السنة وهذا ما أكدناه في طلبنا لزيادة المبالغ المخصصة لهذا العام كذلك ، جاء ذلك رداً حول ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن لسان النائب في لجنة الاقتصاد النيابية عبد الحسين عبطان بانتقاده الوزارة بعدم دقة معلوماتها في إيصال التقارير لإعضاء اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب حول مفردات البطاقة التموينية من قبل مدرائها العامين . مؤكداً إن الوزارة تحتاج لتوفير مفردات البطاقة التموينية إلى ستة تريليونات دينار في مقابل أربعة تريليونات تم تخصيصها ضمن الموازنة العامة لهذا الغرض وهذا ماأكدته في تقريرها لخطتها لعام ٢٠١٢ لتوفير مفردات البطاقة التموينية الخمسة التي أقرت بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٦٩ لسنة ٢٠٠٩ وتمت المصادقة عليه في مجلس النواب لعام ٢٠١٠ وهي (الطحين والرز والسكر وحليب الأطفال وزيت الطعام) والى أكثر من ٣٢ مليون مواطن مسجلين ضمن نظام التموين . وأشار البيان إن كميات مفردات البطاقة التموينية الواجب توفرها سنوياً تتوزع بواقع أربع ملايين و ٤٠٠ ألف طن من الحنطة ونحو مليون طن رز ومليون من السكر و ١٢٠٠٠ ألف طن من مادة حليب الأطفال و ٦٠٠ ألف طن من مادة زيت الطعام ، موضحاً إن هذا دفع بالوزارة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات أهمها التدقيق في العروض المقدمة إليها لتنظيم توفير جميع المواد وبما يضمن انسيابية إيصالها إلى المواطنين بموجب المبالغ المخصصة بالقسط خاصة وان نسبة معينة من المبلغ تضاف على السعر الإجمالي للسلعة وهو ما يعتبره موظفون غير شرعي.
ومعلوم أن زيادة الدخل الاقتصادي للموظفين أسهمت في تنشيط حركة السوق التي أصابها الشلل منذ تسعينيات القرن الماضي. وكان راتب الموظف الحكومي لا يتجاوز ثلاثة دولارات شهريا قبل الإطاحة بنظام صدام.
وتعددت أسماء تلك الجمعيات والمراكز لكن عملها واحد وهو تقديم مختلف أنواع السلع من أثاث وأجهزة كهربائية ومنزلية وسجاد وتجهيزات العرائس.
وتتراوح مدة تسديد القسط من ستة أشهر إلى ١٢ شهرا. ويتعين على الموظف تقديم هويات ثبوتية من الجهات المختصة.
ويقول احمد هاني مدير جمعية السيدية الاستهلاكية لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) "بدأنا (في العمل) منذ ستة أشهر تقريبا. لدينا فروع في مناطق أخرى. نلقى إقبالا كبيرا من قبل العرسان الجدد الذين يشترون لوازمهم بالتقسيط على مدى ستة أشهر أو سنة كاملة".
وأضاف "معظم زوارنا من طبقة الموظفين فقط. نطالبهم بجلب كتب تأييد استمرارهم بالخدمة وبقية المستمسكات الأخرى".
وبشان الأسعار التي يتعاملون بها وأسلوب تفادي حالات الغش في المعاملات التي يقدمها الموظف قال "هنا الأسعار مناسبة. نضيف لها قليلا كونها تباع بالتقسيط".
"نسعى إلى التوثق من الجهة صاحبة كتاب التأييد قبل التعامل مع الموظف للتأكد من سلامة أوراقه" كما تحدث هاني.
إحدى شركات القطاع الخاص خصصت جمعية استهلاكية لشريحة الصحفيين. وقال مديرها سامي نجم لـ(آكانيوز) "تهدف الجمعية لتقديم العون لجمهور الصحافة كجزء من العرفان لما بذله الصحفيون.. من تضحيات".
الشاب ظاهر زيادي ٣٥ عاماً قال لـ(آكانيوز) إن "مشروع الزواج صار صعبا اليوم امام غلاء اسعار السوق واهمها غرفة النوم".
وتابع قائلا "وفرت هذه الجمعيات خطوة نحو إمكانية الإيفاء بتلك الأسعار ولو أنها تحمله أسعارا مبالغة مقابل أنها لا تمس كل الشرائح. نعمد أحيانا إلى الوساطات مع الموظفين كي نشتري البضائع التي نريدها".
وتقول المدرسة دلال صادق ٣٩سنة لـ(آكانيوز) "كان وجود هذه الجمعيات في السابق إعانة للموظف لأنها مدعومة من الدولة. كانت تحت إشراف الاتحاد العام للتعاون.. صارت اليوم تسعى للتربح.

ضمن الموازنة وتقنين عملية الاستيراد من الشركات العالمية المعروفة حصرا مباشرة وبدون وسيط أو من المصدر المنتج للمادة لتلافي تأثير تقليص التخصيصات من حيث النوعية والكمية . فيما كشفت الامانة العامة لمجلس الوزراء ان المدة المقبلة ستشهد تحويل نشاط توزيع مفردات البطاقة التموينية من وزارة التجارة الى مجالس عدد من المحافظات، بعد ان طالبت المحافظات بتحمل هذه المسؤولية ولكنها عندما منحت الخيار ترددت لاسيما عندما ناقشت الموضوع بتفاصيله مع وزارة التجارة كمتطلبات الخزن والنقل والعقود وغيرها اذ ظهرت هناك مشاكل تفوق امكانية المحافظات على ادارة هذا الملف وان المدة القليلة المقبلة ستشهد انتقال توزيع مواد التموينية الى بعض المحافظات القادرة على التوزيع كالبصرة والانبار والنجف اذ ستقوم الحكومة بتحويل التخصيصات المالية الخاصة بمفردات البطاقة الى المحافظات المتمكنة من توزيع المفردات بين مواطنيها.

مواطنون يقبلون على مراكز البيع بالتقسيط في بغداد

□ بغداد / آكانيوز

شهدت مناطق عدة في بغداد في الآونة الأخيرة انتشار مراكز البيع بالتقسيط وسط إقبال عليها من قبل السكان وبخاصة الموظفين الحكوميين.
وتوقفت هذه المراكز والجمعيات بعد الغزو الأميركي للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣ لكنها عادت تدريجيا في السنوات الأخيرة.
ويبيع المسؤولون على هذه المراكز ممتلكات منزلية أو سيارات للموظفين على أساس أن لديهم مرتبا شهريا وهو ما يعد ضامنا لهم.
وعلى السكان الذين يرغبون بالحصول على ممتلكات منزلة أو أثاث أو مركبات تقديم ضامن لهم على أن يكون موظفا حكوميا.
وبسبب طبيعة المجتمع يتحفظ بعض المسؤولين على الشراء